

## البلاد للاستثمار

شركة البلاد للاستثمار المحدودة " البلاد المالية " هي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة بالسجل التجاري لمدينة الرياض بتاريخ 11/11/1428 هـ ومرخصة من قبل هيئة السوق المالية وتمارس أنشطتها منذ العام 2008م، وهي مملوكة بالكامل لبنك البلاد، ويبلغ رأسمالها 200 مليون ريال سعودي، وتمارس نشاطها بصورة مستقلة في كافة مجالات الاستثمار والخدمات المصرفية الاستثمارية بما في ذلك الاستشارات المصرفية الاستثمارية، تمويل المشاريع كما أنها تقوم بإدارة الأصول المتمثلة في الصناديق الاستثمارية والمحافظ الخاصة وأعمال الحفظ والوساطة المالية والأوراق المالية.

## الرؤية

تتمثل رؤية الشركة في أن تكون الشركة الاستثمارية الأفضل لتطلعات عملائها من قطاعي الأفراد والأعمال وموظفيها ومساهميها. و تكمن رسالتها في تقديم الحلول الاستثمارية المبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، معوله على قدرات موظفيها الاستثمارية المحترفة والمتمرسة والتي تسعى إلى التوظيف الأمثل لاستثمارات العملاء لتحقيق أفضل العوائد.

# تقرير مجلس مديري شركة البلاد للاستثمار

(شركة ذات مسئولية محدودة)

عن السنة المالية المنتهية في 31/12 /2016م

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يسعد مجلس مديري الشركة أن يقدم للسادة مساهمي الشركة التقرير السنوي عن أداء وأنشطة الشركة والبيانات المالية المدققة عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2016م.

### مقدمة

بفضل من الله استمرت الشركة منذ انطلاقتها في التزامها الدائم بالتطور والتقدم والابتكار محققة نمواً إيجابياً عاماً تلو عام وتميزاً في أدائها المهني حتى أصبحت بحمد الله محل أنظار العديد من المهنيين الذين يبحثون عن الفرص الأكثر نمواً وجذباً من الشباب السعودي، حيث قاربت نسبة الموظفين السعوديين فيها حوالي 90%.

على صعيد الخدمات الجديدة التي دشنتها الشركة في العام 2016م ، فقد تم بحمد الله إضافة عدد من الخدمات المصرفية الاستثمارية كخدمات ترتيب الديون وإعادة هيكلتها، وخدمات الاندماج والاستحواذ، وخدمات الإدراج في السوق الموازية، بالإضافة إلى خدمات الاستشارات العقارية. كما قامت الشركة باستحداث إدارة خدمات الأوراق المالية لتقديم خدمات ومنتجات رائدة كخدمات حفظ الأصول للصناديق العقارية وصناديق الملكية الخاصة والتي تمثل ايقونة منتجات هذه الادارة، بالإضافة إلى تقديم خدمات حفظ أصول صناديق الأسهم المدرجة، وخدمات الصكوك (خدمات حملة الصكوك ومدير الدفعات)، وخدمات الاكتتابات عن طريق القيام بدور مدير للاكتتاب.

وانطلاقاً من حرص الشركة على التميز وتقديم أعلى مستويات الخدمة ولدعم منتجات الشركة الجديدة تم اختيار نظام متطور ليساعد في رفع الإنتاجية وتقليل عامل الخطأ. حيث انعكس ذلك على تعزيز قاعدة العملاء والوصول بالبلاد المالية الى مصاف الشركات الرائدة في السوق بتقديم هذه المنتجات، وخلال السنة المالية 2016م ارتفع حجم الأصول تحت الحفظ من 6.4 مليار ريال إلى 10.2 مليار ريال بنسبة قدرها 59% مقارنة بالعام الماضي 2015م. وتتويجاً لهذه التطورات حصلت البلاد المالية على رخصة لتقديم خدمة أمين الحفظ المستقل من تداول.

كما أطلقت " البلاد المالية " منتج التمويل بالهامش (المرابحة) بالتزامن مع اطلاق نظامها الآلي الذي سيتيح الاقتراض والتداول بالصناديق الاستثمارية والعقارية وتداول واكتتاب حقوق الاولوية عبر الانترنت والاستعداد وتهيئة النظام لبدء التداول في السوق الموازية حال اعتماده.

وتمكنت البلاد المالية خلال عام 2016م من إنشاء ثلاثة صناديق عقارية جديدة ليرتفع عدد الصناديق العقارية من صندوق واحد إلى أربع صناديق عقارية، والانتهاء من جميع الترتيبات لإنشاء أول صندوق ريت للبلاد المالية بحجم 1.00 مليار ريال سعودي ومن المتوقع طرح الصندوق للاكتتاب العام خلال الربع الأول من العام 2017م بعد الحصول على الموافقات النهائية من هيئة السوق المالية. وبذلك سيرتفع حجم الأصول المدارة تحت الصناديق العقارية الى حوالي 2 مليار ريال سعودي.

خلال العام 2016 حققت البلاد المالية نمواً في الحصة السوقية لمنتج الوساطة بنسبة 3.58 % مقارنة بالعام 2015م. كما تم تطوير نظام تداول الجديد **X-Stream INE** الذي تم إقراره من قبل شركة تداول، والذي يعد من أحدث أنظمة التداول التي طورتها شركة NASDAQ بحيث يتيح لعملاء الشركة فتح الحسابات الاستثمارية والاقتراض والتداول بالأسهم والصناديق الاستثمارية والعقارية وتداول واكتتاب حقوق الاولوية عبر الانترنت.

وعلى صعيد النتائج المالية للعام 2016م حققت الشركة أداءً مالياً قويا حيث ارتفعت أرباح الشركة بنسبة 44% مقارنة بالعام السابق.

ولم تغفل البلاد المالية عن الدور المجتمعي الذي أناطته بنفسها في سبيل نشر الوعي والثقافة الاقتصادية من خلال ترسيخ قاعدة أبحاث عن الشركات والقطاعات الرئيسية في السوق المالية السعودية تلبية احتياجات مدراء الاستثمار والصناديق المحلية والعالمية وبالإضافة الى التقارير الاقتصادية عن الاقتصاد السعودي حيث قام فريق الأبحاث المتخصص والمؤهل بإصدار تقارير دورية عن 28 شركة سعودية مدرجة وتقريرين فصليين عن قطاعي البنوك والتأمين، وتغطي تلك التقارير مجتمعة 72% من رأسمال السوق المالية السعودية، حتى باتت إصدارات إدارة أبحاث البلاد المالية مرجعاً للعديد من المواقع وتتواجد في مجموعة من قواعد البيانات المالية العالمية على رأسها رويترز وبلومبيرغ. كما تقوم إدارة الأبحاث بعقد العديد من الندوات واللقاءات الاقتصادية في الغرف التجارية الرئيسية بهدف زيادة الوعي والثقافة الاقتصادية لاطلاع العموم على التغيرات الاقتصادية والتنظيمية المتسارعة في السوق السعودية، بالإضافة الى الحضور الدائم في وسائل الاعلام الاقتصادية الرئيسية في المنطقة.

وقد أطلقت إدارة التسويق حملة توعوية #ماذا \_ تعرف \_ عن \_ الاستثمار من خلال اهم منصة تواصل اجتماعية وكانت أول مبادرة على مستوى الشركات المنافسة تتفرد بها البلاد المالية. وعلى الصعيد الدولي قامت الشركة بالمشاركة و الرعاية لمؤتمر اليورو موني 2016م الذي يعد من أهم المؤتمرات الدولية الرائدة و المؤثرة.

إن إنجازات البلاد المالية خلال العام 2016م تأتي ثمرةً للجهود الدؤوب والتفاني في العمل والتعاون البناء فيما بين البلاد المالية وبنك البلاد، حيث وضع مجلس إدارة البنك ومجلس المديرين بالبلاد المالية هدفاً للشركة وهو تحقيق الريادة في جميع مجالات عمل الشركة، والتميز كأفضل مقدم خدمات مالية متوافقة مع معايير الشريعة الاسلامية. مع ضمان الالتزام بالأنظمة من خلال وضع الاستراتيجية الملائمة لذلك، وتوجيه نهج الشركة في هذا الشأن وتقديم الإرشادات اللازمة ومراقبة التزام الشركة بوجه عام بكافة المتطلبات النظامية .

إن التقرير السنوي المطروح بين أيديكم اليوم، يعبر بكل شفافية عما أنجزته الشركة من أعمال خلال عام 2016م، ويوضح مواطن النجاح والازدهار الذي تم تحقيقها، ونحن واثقون أننا وبفضل خبرتنا ودعم مساهمينا وعملائنا نسير في الاتجاه الصحيح الذي رسمناه للمستقبل، كما يثبت التقرير أن شركة البلاد للاستثمار بإنجازاتها السابقة والحالية والمستقبلية إن شاء الله، تبقى ثابتة بأهدافها الاستثمارية البعيدة المدى. وسوف نقوم دائماً من خلال خبرات مجلس مديري الشركة ومديريها التنفيذيين بتكريس الجهود والموارد والخبرات نحو المزيد من النجاحات والإنجازات كوننا واحدة من الشركات الاستثمارية الوطنية الواعدة في المملكة العربية السعودية.

هذا ونتقدم بالشكر العميق إلى مساهمي ومجلس إدارة بنك البلاد الكرام على ثقتهم بشركتهم القوية والمزدهرة دائماً، وإلى أعضاء مجلس المديرين وأعضاء اللجان والادارة التنفيذية للشركة وموظفيها على جهودهم المخلصة، متطلعين معكم نحو المزيد من النمو واستمرارية الربحية وتحقيق النتائج الإيجابية مستقبلاً.

والله ولي التوفيق،،،

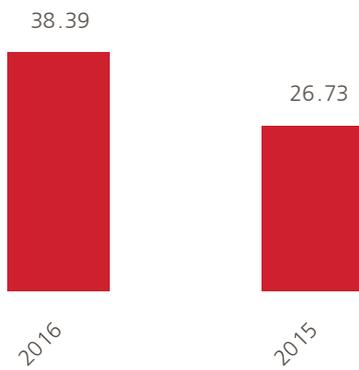
## النتائج المالية كما في 31 ديسمبر 2016م

### النتائج التشغيلية

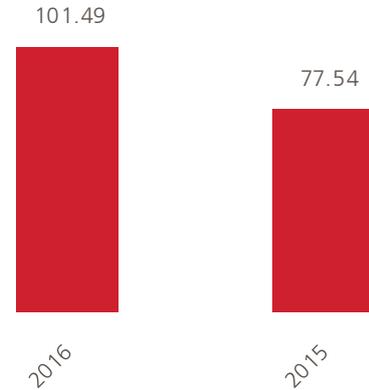
بلغ صافي الدخل (38.39 مليون) ريال سعودي لعام 2016م بنمو %44 مقارنة بالعام الماضي حيث بلغ صافي الربح (26.73 مليون) ريال سعودي. فيما بلغ اجمالي دخل العمليات (101.49 مليون) ريال سعودي لعام 2016 وبنسبة نمو %31 مقارنة بالعام الماضي. وقد بلغ اجمالي المصاريف التشغيلية (62.11 مليون) ريال سعودي ونسبة النمو %24 مقارنة بالعام الماضي.

نسبة التغير	2016	2015	(مليون ريال)
			الإيرادات
%23-	30.96	40.33	الوساطة
%28	35.48	27.67	ادارة الاصول
%100	10.40	-	المصرفية الاستثمارية
%60	7.49	4.69	خدمات الأوراق المالية
%100	0.82	-	تمويل الهامش
%100	5.99	-	صافي الحصة في دخل شركة تابعة
%151	9.40	3.74	ايرادات من ودائع المرابحات
%100	0.94	-	توزيعات ارباح الاستثمارات المتاحة للبيع
%100-	-	1.10	ارباح بيع استثمارات متاحة للبيع
%31	101.49	77.54	اجمالي الإيرادات
			المصاريف التشغيلية
%40	(43.07)	(30.71)	الرواتب
%23	(5.52)	(4.50)	مصاريف المباني
%0	(8.51)	(8.49)	مصروفات اخرى
%100-	-	(1.36)	انخفاض قيمة الاستثمار
0%	(5.00)	(5.00)	مصاريف بنك البلاد
%24	(62.11)	(50.06)	اجمالي المصاريف التشغيلية
%43	39.39	27.48	الدخل قبل الزكاة
			المصاريف الزكوية
%34	(1.00)	(0.75)	اجمالي الزكاة
%34	(1.00)	(0.75)	الزكاة المحملة للسنة
-	-	-	تعديل سنوات سابقة
%44	38.39	26.73	صافي الدخل

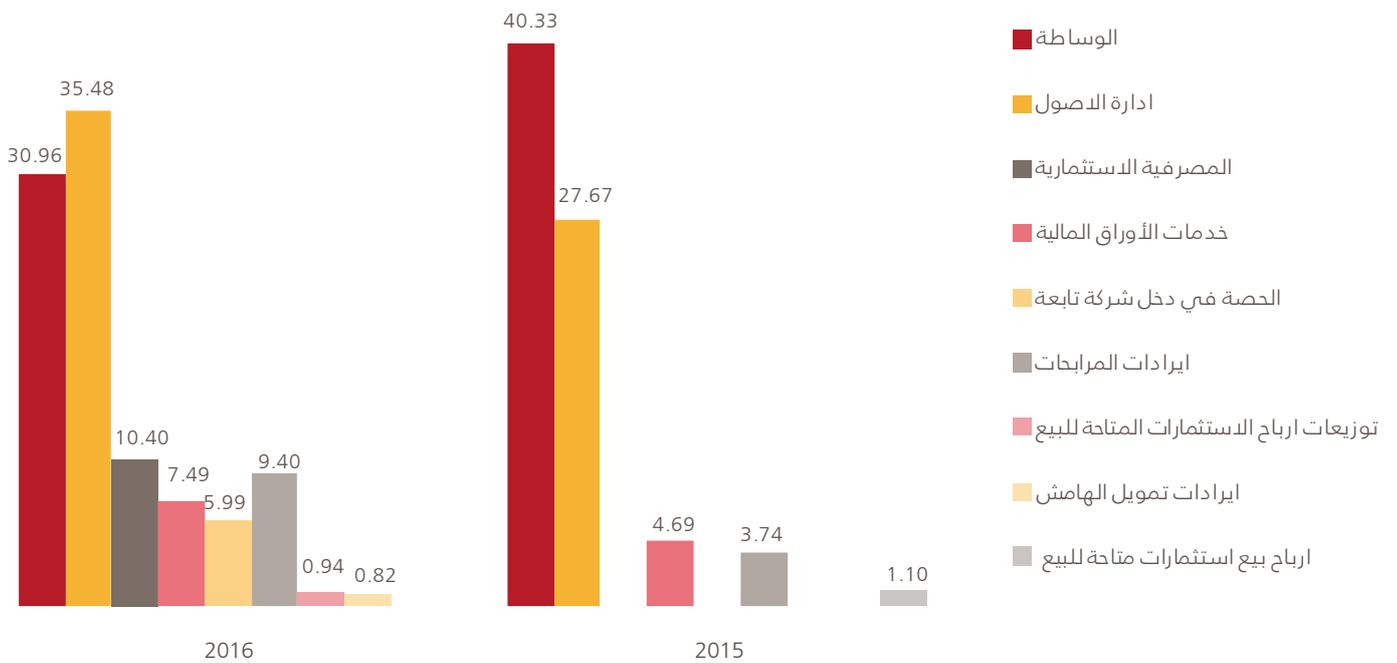
صافي الدخل السنوي (مليون ريال)



إجمالي دخل العمليات التشغيلية (مليون ريال)



دخل العمليات التشغيلية (مليون ريال)

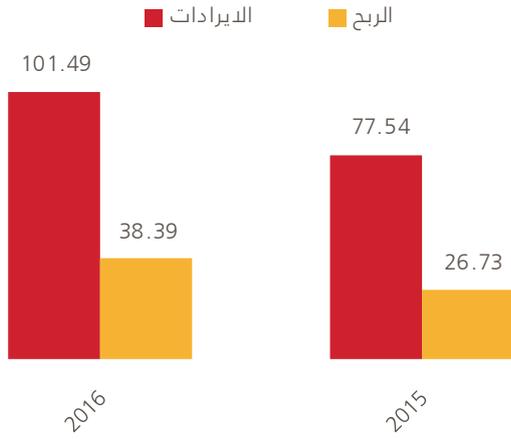


## تحليل الاداء

تحسن الأداء المالي في عام 2016، إذ ارتفعت الإيرادات بنسبة نمو 31% مقارنة بعام 2015. وبلغ هامش الربح (37.82%) لعام 2016 مقارنة بعام 2015 الذي بلغ (34.48%). حيث تبنت الإدارة العليا بالشركة خطة لإعادة هيكلة بعض الإدارات بالشركة للمساهمة في تطوير الأعمال والفصل بين أعمال الشركة والخدمات المقدمة من بنك البلاد، والتي ساهمت في ارتفاع نسبة التوظيف بالشركة بنسبة بلغت 38% لعام 2016م. وقد بلغ متوسط الربحية للموظف (388 الف) ريال لعام 2016 مقارنة مع عام 2015 والذي بلغ (371 الف) ريال.

ومن جهة أخرى انخفضت حجم الاصول المدارة بالشركة خلال العام 2016م بنسبة -41%، لتبلغ (6.94 مليار) ريال مقارنة بعام 2015م حيث بلغ إجمالي الاصول المدارة مبلغ (11.75 مليار) ريال سعودي فقط.

الأداء المالي (مليون ريال)



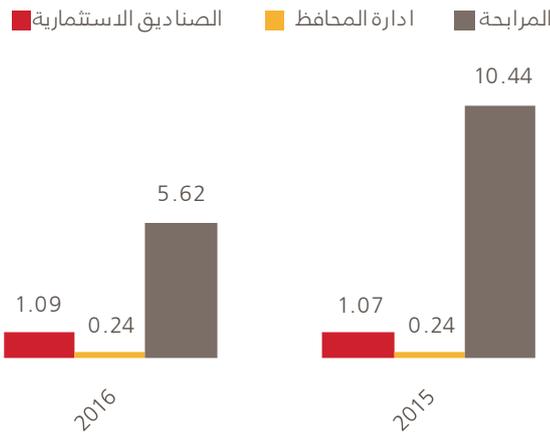
البند - (مليون ريال)	2016	2015	التغير
الديرات	101.49	77.54	%31
الربح	38.39	26.73	%44
هامش الربح	%37.82	%34.48	
عدد الموظفين	99	72	%38
الربح / للموظف	387,757	371,306	%4
الأصول المدارة (مليارات)	6.94	11.75	%41-

تحليل إجمالي الإيرادات حسب القطاعات الرئيسية

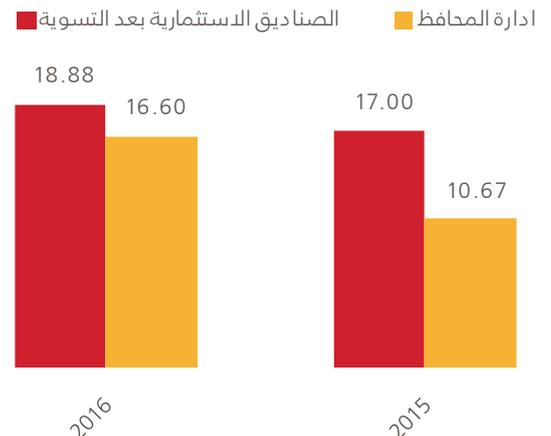
الأصول

بلغ إجمالي الأصول المدارة من قبل إدارة الأصول بالشركة (6.94 مليار ريال سعودي) بانخفاض بلغت نسبته %40.94 عن عام 2015م. ويعود سبب انخفاض الأصول المدارة من قبل إدارة الأصول إلى الحسابات الخاصة بالمرابحات فقد بلغت (5.62 مليار) ريال ونسبة انخفاض بلغت %46.17 عن العام 2015م. فيما بلغت الصناديق الاستثمارية (1.09 مليار) ريال ونسبة نمو بلغت %1.87 عن عام 2015. وبلغ أصول إدارة المحافظ في 2016 مبلغ (0.24 مليار) ريال ولم تشهد تغير عن عام 2015م. ونمت إيرادات الإدارة بنسبة بلغت %28.2 مقارنة بالعام الماضي.

أحجام الأصول تحت الإدارة (مليار ريال)



إجمالي إيرادات الأصول المتداولة (مليون ريال)



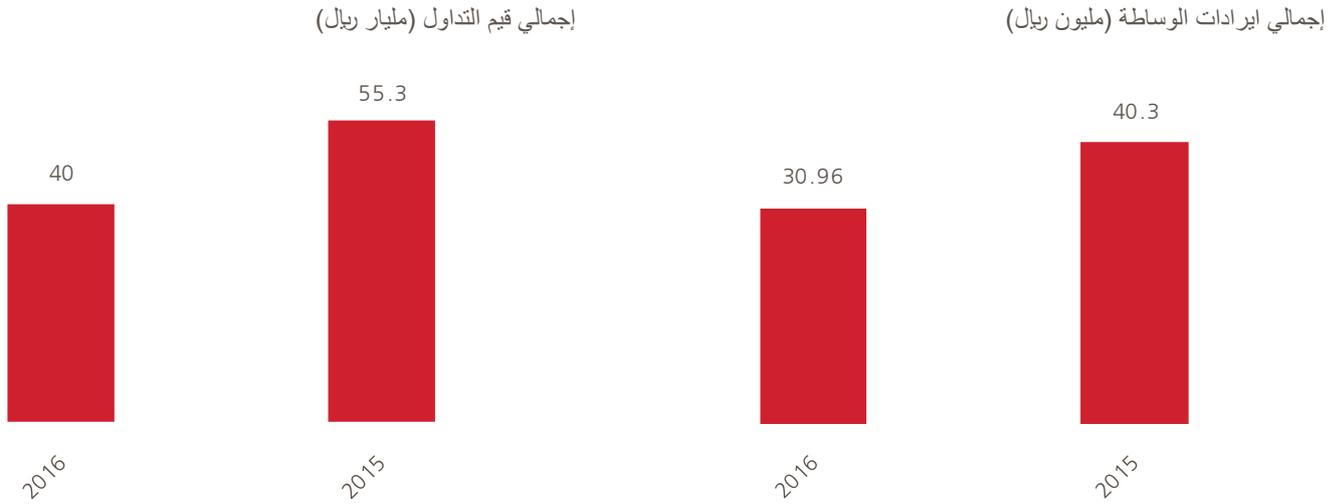
البند - (مليون ريال)	2016	2015	التغير
الإيرادات			
الصناديق الاستثمارية بعد التسوية	18.88	17.00	%11.1
إدارة المحافظ	16.60	10.67	%55.5
إجمالي الإيرادات	35.48	27.67	%28.2

البند - (مليون ريال)	2016	2015	التغير
الإيرادات			
الصناديق الاستثمارية	1.09	1.07	%1.87
إدارة المحافظ	0.24	0.24	%0.00
المرابحة	5.62	10.44	%46.2-
إجمالي الأصول الخاضعة للإدارة	6.94	11.75	%40.9-

## الوساطة

كان لأداء السوق المالي السعودي خلال العام 2016م التأثير السلبي حيث أدى الي انخفاض في قيمة التداولات بنسبة 28% حيث بلغت قيمة التداولات (40 مليار) ريال سعودي مقارنة بعام 2015م الذي بلغت قيمة التداولات فيه ما يعادل (55.3 مليار) ريال سعودي. وبلغت إيرادات الوساطة (30.96 مليون) ريال وبنسبة انخفاض بلغت 23% مقارنة بعام 2015.

التغير	2016	2015	البند - (مليون ريال)	التغير	2016	2015	البند - (مليون ريال)
			قيمة التداولات				إيرادات الوساطة
-28%	40.0	55.3	إجمالي قيمة التداول	-23%	30.96	40.3	إجمالي إيرادات الوساطة



## خدمات الأوراق المالية

بلغت إيرادات الخدمات المقدمة للحفظ (7.5 مليون) ريال سعودي للعام 2016م بنسبة ارتفاع (60%) مقارنة بالعام 2015 الذي بلغت إيراداته (4.7 مليون) ريال سعودي. كما بلغت قيمة الأصول الخاضعة للحفظ (10.2 مليار) ريال في عام 2016م بارتفاع مقداره 59% مقارنة بالعام 2015م حيث بلغت قيمة الأصول الخاضعة للحفظ (6.4 مليار) ريال.

وفيما يتعلق بالخدمات المقدمة فقد أرتفع عدد العملاء الي 13 عميل مقارنة بعام 2015م الذي بلغ عدد العملاء فيه 12 عميل. وبلغت الصناديق الخاضعة للحفظ (32) صندوق في عام 2016م، مقارنة بعام 2015م حيث بلغ عدد الصناديق (28) صندوق.

التغير	2016	2015	البند - (مليون ريال)
60%	7.5	4.7	إجمالي إيرادات الوساطة

التغير	2016	2015	البند
59%	10.2	6.4	الأصول الخاضعة للحفظ (مليار ريال)
8%	13.0	12.0	عدد العملاء
14%	32.0	28.0	عدد الصناديق

## خدمات المصرفية الاستثمارية

بلغت إيرادات المصرفية الاستثمارية (10.40 مليون ريال) ونسبة نمو بلغت 100% عن العام السابق.

التغير	2016	2015	البند - (مليون ريال)
%100	10.4	-	إيرادات المصرفية الاستثمارية

## منتج تمويل الأسهم الهامش

أطلق منتج التمويل بالهامش في منتصف الربع الثالث من عام 2016، وبلغت محفظة التمويل في نهاية العام (179.3 مليون ريال). وقد حقق المنتج خلال العام إيرادات بلغت (0.82 مليون ريال). وفي شهر ديسمبر 2016، تم الحصول على تمويل مرابحة من بنك البلاد بمبلغ (100 مليون ريال) ولمدة سنة، لاستخدامه في المنتج الجديد. وبلغت تكلفة التمويل لشهر ديسمبر (0.114 مليون ريال).

## الاستثمار في صندوق البلاد للضيافة في مكة المكرمة

تم استثمار مبلغ (135.6 مليون ريال) في صندوق البلاد للضيافة في مكة المكرمة في نهاية الربع الثالث 2016. وهو صندوق استثماري عقاري مدر للدخل - طرح خاص مقفل يستثمر في مشروع عقاري لشركة جبل عمر - وقد حقق الاستثمار إيرادات بلغت (5.99 مليون) ريال في نهاية الربع الرابع لعام 2016.

## المعايير المحاسبية المطبقة

تم اعداد القوائم المالية للشركة كما في 31 ديسمبر 2016م، وفقا للمعايير المحاسبية الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وبشكل يظهر عدالة المركز المالي لها، علما بان تقرير المحاسب القانوني لم يتضمن أي تحفظات على القوائم المالية السنوية. ولا توجد أي اختلافات عن تطبيق معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

## أبرز أحداث العام 2016م

أنهت الشركة بحمد الله كافة الترتيبات لتحويل الشركة من شركة ذات مسؤولية محدودة الى شركة مساهمة مقفلة، وتم تقديم ملف تحويل الشركة الى وزارة التجارة والاستثمار تمهيداً لصدور القرار الوزاري بالترخيص بتحويل الشركة من شركة ذات مسؤولية محدودة الى (شركة شخص واحد مساهمة مقفلة).

- اعتمدت البلاد المالية إطار وهيكل حوكمة الشركة في الربع الأول من العام 2016م، وسيتم مراجعته سنوياً بهدف التحقق من أن يكون مواكباً لأفضل الممارسات.
- أطلقت الشركة خلال العام 2016م خدمات الأوراق المالية لتقديم خدمات ومنتجات رائدة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية، كخدمات حفظ الأصول للصناديق العقارية وصناديق الملكية الخاصة والتي تمثل ايقونة منتجات هذه الادارة، بالإضافة إلى تقديم خدمات حفظ أصول صناديق الأسهم المدرجة، وخدمات الصكوك (خدمات حملة الصكوك ومدير الدفعات)، وخدمات الاكتتابات عن طريق القيام بدور مدير للاكتتاب. كما تم اختيار نظام متطور ليساعد في رفع الإنتاجية وتقليل عامل الخطأ. حيث أنعكس ذلك على تعزيز قاعدة العملاء والوصول بالبلاد المالية الى مصاف الشركات الرائدة في السوق بتقديم هذه المنتجات، وخلال السنة المالية 2016م ارتفع حجم الأصول تحت الحفظ من 6.4 مليار ريال إلى 10.2 مليار ريال بنسبة قدرها 59% مقارنة بالعام الماضي 2015م. وتتويجاً لهذه التطورات حصلت البلاد المالية على رخصة لتقديم خدمة أمين الحفظ المستقل من تداول.

- تم بحمد الله إعادة هيكلة إدارة المصرفية الاستثمارية، إذ تم استقطاب فريق عمل لها من ذوي الخبرة على الصعيد المحلي والعالمي وزيادة عدد موظفي القسم من 3 إلى 6 موظفين، وتم إضافة خدمات جديدة لعملاء القسم وهي خدمات ترتيب الديون وإعادة هيكلتها، وخدمات الاندماج والاستحواذ، وخدمات الإدراج في السوق الموازية، بالإضافة إلى خدمات الاستشارات العقارية.
- أطلقت " البلاد المالية " منتج التمويل بالهامش (المرابحة) بالتزامن مع اطلاق نظامها الآلي الذي سيتيح الاقتراض والتداول بالصناديق الاستثمارية والعقارية وتداول واكتتاب حقوق اللووية عبر الانترنت والاستعداد وهيئة النظام لبدء التداول في السوق الموازية حال اعتماده.
- أنشأت البلاد المالية خلال عام 2016م ثلاثة صناديق عقارية جديدة ليرتفع عدد الصناديق العقارية من صندوق واحد إلى أربع صناديق عقارية، كما أنهت جميع الترتيبات لإنشاء أول صندوق ريت للبلاد المالية بحجم 1مليار ريال.

### خطط الشركة والتوقعات المستقبلية

تعتمد سياسة البلاد المالية على استراتيجية واضحة تم اعتمادها من قبل مجلس إدارتها تهدف إلى النمو المتوازن وكسب حصة سوقية أكبر وذلك من خلال التركيز على التميز في الأداء والتنوع في الخدمة لإثراء تجربة العملاء، من خلال العديد من المبادرات التي تعزز العمليات في الشركة، آخذةً بعين الاعتبار تطورات السوق ومتطلبات الجهات التنظيمية، كما تهدف تلك المبادرات الاستراتيجية لدعم العملاء الحاليين والمستقبليين للشركة، كما وتهدف الاستراتيجية المعتمدة للاستفادة من الفرص المتاحة في السوق حالياً للوصول إلى النمو الأقصى وزيادة الحصة السوقية ورفع معايير الجودة للخدمات المقدمة بطرح منتجات وخدمات جديدة وتطوير البنية التحتية مع الأخذ بعين الاعتبار التوقعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية على الرغم من تزايد المنافسة في السوق.

كما تتوقع الشركة مستقبلاً مواصلة النمو على مستوى جميع القطاعات وتطوير أنشطتها في مجال الخدمات الاستثمارية للأفراد والشركات وطرح عدد من منتجاتها التي تخدم القطاعين والتي سوف يكون لها الأثر في تحقيق الاهداف وتعزيز قاعدة العملاء، ومنها منتج "التمويل بالهامش بضمان المحفظة" والذي تهدف الشركة من خلال طرحه - بإذن الله - إلى تعزيز وزيادة الحصة السوقية للبلاد المالية وزيادة قيم التداول بسوق الأسهم السعودي، بالإضافة إلى زيادة قاعدة العملاء للشركة وإجمالي الأرباح المحصلة.

### ومن المبادرات / المنتجات التي تعتمزم الشركة طرحها في العام 2017م بإذن الله:

- طرح صناديق استثمارية جديدة في سوق الأسهم السعودية تشمل السوق النامي الجديد " نمو " ، وصندوق صناديق الطروحات الأولية.
- تمكين عملاء بنك البلاد من فتح حسابات استثمارية عن طريق موقع الشركة الإلكتروني أونلاين.
- رفع مستوى الخدمات في قطاع الوساطة مع إضافة أسواق جديدة مثل أسواق الخليج والأسواق الأمريكية، والتي تتماشى مع رؤية الشركة ونهجها في التمسك بمبادئ الشريعة الإسلامية السمة.
- تقديم المزيد من الخدمات الاستشارية خاصة للقطاع العقاري، وتقديم حلول تمويلية مبتكرة لهذا القطاع. وإصدار صناديق عقارية جديدة تركز على الدخل وطرحها في تداول.

ومن أولويات الشركة الاستراتيجية الرئيسية أيضاً تقديم خدمات متطورة ومصممة خصيصاً للعميل وتناسب احتياجات عملاء الشركة الكرام. من خلال منظومة دعم كامل من أحدث الأنظمة وفريق خاص من الموظفين ذوي الخبرة والمهنية. مع التزام الشركة بأن تقدم لعملائها خدمة أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وفق أعلى المعايير الممكنة، حيث تشكل البلاد المالية حالياً واحدة من أكبر مقدمي خدمات الوصاية على الأصول العقارية والممتلكات الخاصة. كما تطمح الشركة لمزيد من التوسع والانتشار من خلال زيادة عدد فروعها الحالية وافتتاح فروع جديدة في كل من المنطقتين الغربية والشرقية لتعزيز حصتها السوقية خلال العام القادم، ورفع مستوى رضا العملاء. إضافة إلى تحقيق النمو المستهدف في الإيرادات.

## النشاطات الرئيسية للشركة

شركة البلاد المالية هي شركة ذات مسؤولية محدودة، مرخصة من هيئة السوق المالية بموجب الترخيص رقم (37-08100)، وقد بدأت الشركة مزاوله أعمالها رسمياً بتاريخ 1429 /20/05 هـ الموافق 2008 /25/05 م، وقد تم الترخيص للشركة لمزاولة الأنشطة التالية:

### خدمات إدارة الأصول

تقدم مجموعة إدارة الأصول خدمات ومنتجات متنوعة متوافقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية من بينها إدارة المحافظ الخاصة، وإدارة الصناديق الاستثمارية شاملة صناديق أسواق المال والتي تشمل صندوق المرابحة بالريال السعودي (مراجيح) وصناديق الاستثمار للأسهم وتشمل: صندوق إثمار للأسهم الشركات السعودية المتوافق مع المعايير الشرعية (إثمار)، صندوق إثمار الخليجي، صندوق الأسهم العقارية الخليجية (عقار)، صندوق أسهم المصارف والمؤسسات المالية الخليجية (أموال)، صندوق الأسهم السعودية النقية (أصايل) وصندوق الأسهم الكويتية (السيف). وتقدم إدارة الأصول للعملاء معلومات دقيقة وبيانات عن استثماراتها بكل شفافية . كما تنشر أيضا أسعار وحدات صناديق الاستثمار وكذلك تقارير عن أداء الصناديق من خلال موقعها على شبكة الأنترنت.

ومن الخدمات المقدمة من قبل إدارة الأصول خدمات المحافظ الخاصة التي تساهم في مساعدة كبار المستثمرين من أفراد ومؤسسات، الذين يفضلون أن تكون محافظهم الاستثمارية مدارة من خلال مدراء محافظ محترفين و ذلك بمساعدة متخصصين في مجالي التحليل المالي و البحوث حيث يتم تصميم المحفظة الاستثمارية بناءً على الاحتياجات والأهداف الاستثمارية للعميل والعوائد المتوقعة والمخاطر المناسبة له، مع اخذ الآفاق الزمنية في الحسبان. كذلك خدمات الودائع الخاصة في اسواق المال للعملاء الراغبين في ودائع خاصة موافق عليها من قبل الهيئة الشرعية لدي شركة البلاد المالية وفق الحد الأدنى من المخاطر التي من شأنها تحقيق عوائد والحفاظ على رأس مال العميل (بمعدلات غير ثابتة تختلف من وقت لآخر).

### المصرفية الاستثمارية

يعتبر قسم المصرفية الاستثمارية في شركة البلاد المالية أحد أهم أقسام الشركة، فهو يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية. ويتكون فريق المصرفية الاستثمارية من خبراء مؤهلين قادرين على تقديم الحلول المناسبة لتحقيق أهداف العملاء من خلال الاستفادة من قاعدة العملاء الواسعة، والعلاقات مع مختلف المؤسسات المالية والجهات التنظيمية السعودية، بالإضافة إلى شبكة التوزيع الواسعة لبنك البلاد في المملكة. وتشمل هذه الخدمات ما يلي:

### أسواق الأسهم (ECM)

#### • الاكتتابات العامة الأولية (IPOs) في السوق الرئيسية:

تقوم البلاد المالية بمهام مدير الطرح والمستشار المالي في الاكتتابات العامة الأولية وذلك بتهيئة الشركات الخاصة الراغبة في الإدراج في سوق الأسهم وذلك بتحليل الشركة من حيث وضع حوكمة الشركات فيها، وتحويل الشركة إلى مساهمة مقفلة، دراسة خطة عمل الشركة ، تقييم الشركة، المساعدة في صياغة نشرة الإصدار للمساهمين المستهدفين، تعيين مستشار المحاسبة والمستشار القانوني للطرح، وإعطاء المشورة للإدارة في مرحلة ما قبل الإدراج وتوعية إدارة الشركة بواجباتها بعد الإدراج في السوق الأسهم. ويشمل ذلك الشركات التي تطرح عدداً من أسهمها القائمة أو تصدر وتطرح أسهماً جديدة (زيادة رأس مال).

• **الاكتتابات العامة الأولية (IPOs) في السوق الموازية:**

مع إطلاق السوق الموازية في العام 2017م، تعمل البلاد المالية على مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الراجعة في الإدراج في هذه السوق عن طريق إدارة عملية الطرح العام الأولي لأسهم تلك الشركات على المستثمرين المؤهلين. وتشمل عملية الطرح في السوق الموازية نفس الإجراءات في السوق الرئيسية مع تخفيف بعض المتطلبات.

• **اكتتابات حقوق الأولية (Rights Issues):**

بعد الطرح الأولي تحتاج بعض الشركات المدرجة في سوق الأسهم إلى زيادة رأسمالها من وقت لآخر لأغراض التوسع وغيره، وهنا تقوم البلاد المالية بدور المستشار المالي ومدير الطرح.

**أسواق الدين (DCM)**

• **الصكوك (Sukuks):**

تملك البلاد المالية خبرة كبيرة في هيكلة وإدارة عمليات إصدار الصكوك، سواءً صكوك المرابحة، المضاربة، الإجارة أو أي صيغة أخرى مما يوفّر للعملاء أدوات مالية مختلفة تساعدهم على تنويع قنوات التمويل الخاصة بشركاتهم.

• **ترتيب التمويل بالدين (Debt Arranging):**

تقوم البلاد المالية بمساعدة عملاءها من الشركات التي تحتاج إلى تمويل رأس المال العامل لديها بترتيب عمليات تمويل بالدين عن طريق المرابحات في الأسواق المحلية والدولية، بما يوفّر للعميل السيولة المطلوبة بأقل تكلفة ممكنة.

**الاندماج والاستحواذ (M&A)**

• **استشارات الاندماج والاستحواذ (M&A Advisory):**

توفّر البلاد المالية خدمات الاستشارات المالية الخاصة بعمليات الاندماج أو الاستحواذ عن طريق تأدية دور المستشار المالي للبائع أو المشتري، وتشمل هذه الخدمات تقييم المنشأة وتعيين مستشاري الفحص النافي للجهالة المالي والقانوني والتفاوض مع البائع (أو المشتري) حتى الوصول إلى إنهاء عملية الاندماج أو الاستحواذ.

**الاستشارات المالية (Financial Advisory)**

• **تقييم المنشآت (Valuation):**

تقدم البلاد المالية خدمات التقييم الخاصة بالمنشآت باستخدام طرق التقييم المختلفة مثل خصم التدفقات النقدية (DCF)، المقارنات (Comparables)، مضاعف الربحية (P/E)، وغيرها، بما يحقق أهداف العميل.

• **إعادة الهيكلة المالية (Financial Restructuring):**

تحتاج الشركات من وقت إلى آخر إلى إعادة هيكلة هيكلها المالي بما يخفّض تكلفة رأس المال (WACC)، وتقوم البلاد المالية بمساعدة عملاءها في عملية الهيكلة بما يؤدي إلى زيادة العائد على الاستثمار (ROI) للملاك.

**العقار (Real Estate)**

• **الاستشارات العقارية (Real Estate Advisory):**

تقوم البلاد المالية بهيكلة وإنشاء وإدارة الصناديق العقارية المختلفة سواءً المفتوحة (Open-Ended Funds) مثل صناديق التطوير العقاري، أو المغلقة (Closed-Ended Funds) مثل صناديق الاستثمار العقاري المتداولة (REITs) والتي تهدف إلى تحقيق دخل مستقر لملاك الوحدات.

## الخصخصة (Privatization)

### • استشارات الخصخصة الاستراتيجية (Privatization Strategic Advisory):

تنفيذاً لرؤية المملكة 2030، تقوم الدولة بخصخصة العديد من القطاعات الخدمية عن طريق برامج شراكات القطاع العام والخاص (PPP) أو باستخدام طريقة البناء والتشغيل ثم التسليم (BOT) وتقدم البلاد المالية للجهات الحكومية خدمات الاستشارات المالية والاستراتيجية لتنفيذ عملية الخصخصة بما يحقق الفائدة للاقتصاد الوطني.

### خدمات الأوراق المالية

كجزء من استراتيجية تطوير وتعزيز منتجات الشركة، فقد قامت البلاد المالية باستغلال الفرص الموجودة بالسوق واستحداث قسم خاص بخدمات الأوراق المالية. يقوم هذا القسم بتقديم خدمات ومنتجات رائدة ومتوافقة مع الشريعة تماشياً مع سياسة البنك، ومن أهم الخدمات التي يقوم هذا القسم بتقديمها خدمات حفظ الأصول للصناديق العقارية وصناديق الملكية الخاصة والتي تمثل إيقونة منتجات هذا القسم. وبالإضافة إلى هذا، يقوم القسم بتقديم خدمات: حفظ أصول صناديق الأسهم المدرجة، خدمات الصكوك (خدمات حملة الصكوك ومدير الدفعات)، وخدمات الاكتتابات عن طريق القيام بدور مدير للاكتتاب. ومن حرصها على تقديم أعلى مستويات الخدمة ولدعم منتجات القسم، تم اختيار نظام متطور لدعم منتجات القسم حيث يساعد النظام في رفع الإنتاجية وتقليل عامل الخطأ. وفي خلال السنة الأولى للقسم تم بحمد الله تعزيز قاعدة العملاء مما أدى إلى جعل البلاد المالية من الشركات الرائدة في السوق بتقديم هذه المنتجات.

### خدمات الوساطة

تقوم مجموعة الوساطة في البلاد المالية بخدمة العملاء وتنفيذ طلبات التداول الخاصة بهم عبر الهاتف بالاتصال المباشر مع الوحدة المركزية لتداول الأسهم المحلية حيث يقوم نخبة من الوسطاء الأكفاء بتنفيذ أوامر العملاء مباشرة في السوق والرد على استفساراتهم بكل احترافية. كما يمكن للعملاء من خلال "البلاد تداول" بسهولة الاطلاع على الأسعار، بيع وشراء الأسهم السعودية من أي مكان في العالم. وتتميز هذه الخدمة الإلكترونية بالسرعة وسهولة الاستخدام، وبأنها اقتصادية وأمنة للغاية. ويمكن الوصول إلى التداول الإلكتروني من خلال الانضمام لخدمات البلاد تداول كما يشمل تقديم الخدمات من خلال الأجهزة الذكية كالأيباد وتطبيق الأيفون والأندرويد.

وخلال العام 2016م تم اعداد التجهيزات اللازمة لاختبار نظام التداول في البلاد المالية تحسباً للتعديل الذي ستجريه السوق المالية السعودية "تداول" للمدة الزمنية لتسوية صفقات الأوراق المالية والمزعم تطبيقه في الربع الثاني من عام 2017 م. ويهدف هذا التعديل الى رفع مستوى حماية أصول المستثمرين و إتاحة مجال للتحقق من صحة الصفقة والتعامل مع الأخطاء إن وجدت، و موائمة السوق المالية السعودية مع المعايير الدولية المطبقة في الأسواق الأخرى فيما يتعلق بإجراءات التسوية، مما يزيد من فرص إدراج السوق السعودية ضمن مؤشرات الأسواق العالمية. هذا بالإضافة الى تطوير البيئة الاستثمارية لتحفيز الاستثمار المؤسسي مع مراعاة الاحتياجات اللازمة للتكيف مع المتغيرات المستقبلية.

وكذلك تم تجهيز نظام التداول في البلاد المالية لموائمة السوق الجديد، نمو - السوق الموازية، والذي يعد القناة التمويلية الجديدة لشركات المتوسطة والصغيرة. وحيث ان الاستثمار في هذا السوق مخصص للمستثمرين المؤهلين فقط، فقد تم وضع الآلية اللازمة لتحديد المستثمرين المؤهلين بناءً على لوائح هيئة السوق المالية. وكذلك تم القيام بالتحديثات اللازمة في نظام التداول للبلاد المالية وذلك لإتاحة التداول لعملائها في الصناديق الاستثمارية العقارية (REITs).

## خدمات الأبحاث والمشورة

تعتبر إدارة الأبحاث والمشورة علامة فارقة تتميز بها البلاد المالية حيث تعد من أكثر إدارات الأبحاث ديناميكية في الشركات المالية، وبالنظر إلى عمرها الزمني القصير إلا أن إدارة الأبحاث في البلاد المالية تمكنت من ترسيخ قاعدة أبحاث عن الشركات والقطاعات الرئيسية في السوق المالية السعودية تلبي احتياجات مدراء الاستثمار والصناديق المحليين والعالميين، وذلك بالإضافة إلى التقارير الاقتصادية الفصلية عن الاقتصاد السعودي.

وتتواجد إصدارات إدارة الأبحاث في عدد من أهم قواعد البيانات المالية العالمية على رأسها كل من وكالتي رويترز وبلومبيرغ. وتسعى إدارة الأبحاث والمشورة لرفع الوعي لدى عموم المستثمرين عبر إصدار العديد من المنتجات التي تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بكل يسر وسهولة، وتشمل هذه المنتجات ما يلي:

- **أبحاث السوق المالية السعودية:** تقارير دورية حول أداء السوق المالية والمجالات الاستثمارية المختلفة وتغطي الأرباح التفصيلية للشركات والمجمعة للقطاعات والسوق، كما تحوي أهم المؤشرات المالية للقطاعات والشركات المدرجة.
- **أبحاث قطاعات السوق:** تحليل مفصل لأهم قطاعات السوق المالية السعودية من خلال إلقاء الضوء على تطورات القطاع من أرباح القطاع إلى قطاعات الأعمال وحتى المؤشرات المالية. وتصدر هذه التقارير بشكل ربع سنوي، حيث تغطي حاليًا قطاعي المصارف والتأمين.
- **أبحاث الشركات:** تتضمن تغطية تفصيلية لبعض الشركات المختارة حيث تتم متابعة هذه الشركات ماليًا وتحليل أداءها والتنبؤ بنتائجها المالية المستقبلية للمساعدة في اتخاذ قرار استثماري حولها، وتعد هذه التقارير أداة استرشادية تعطي المستثمر نظرة مستقبلية حول أداء هذه الشركات.
- **الأبحاث الاقتصادية:** تقارير متعمقة حول أبرز الأحداث والقضايا الاقتصادية الراهنة، بالإضافة إلى تغطية أهم المؤشرات والاتجاهات الاقتصادية المحلية والعالمية.

من جانب آخر، تقوم إدارة الأبحاث والمشورة بدور معرفي في خدمة المجتمع وذلك عن طريق عقد العديد من الندوات واللقاءات الاقتصادية في الغرف التجارية بهدف زيادة الوعي والثقافة الاقتصادية لاطلاع العموم على التغييرات الاقتصادية والتنظيمية المتسارعة في السوق السعودية، هذا بالإضافة إلى الحضور الدائم في وسائل الاعلام الاقتصادية الرئيسية في المنطقة.

## الشركات التابعة

لم تشتمل القوائم المالية للشركة على أي قوائم مالية لأي من الشركات التي تشارك فيها البلاد المالية والتي هي عبارة عن شركات "**ذات غرض خاص**" تقوم الشركة بأنشائها كمتطلب لحفظ أصول الصناديق الخاصة أو الصناديق العقارية حسب أنظمة ولوائح هيئة السوق المالية، وتتفاوت نسبة تملك الشركة بهذه الشركات علما بان جميع الشركات سعودية المنشأ.

## المخاطر

تعكف ادارة المخاطر على تفعيل الدور الرقابي فيما يتعلق بمتابعة اداء الادارات الاخرى واعتماد وتنفيذ الخطة الموضوعية والتي من اهم اهدافها بناء وتفعيل الدور الرقابي المصاحب للأعمال الحالية وذلك من خلال عدة مهام ومنها على سبيل المثال تقييم المراقبة الذاتية لمستوى المخاطر لجميع الادارات (Risk Control Self-Assessment)، تقييم المنتجات الجديدة التي تساهم بدورها من رفع كفاءة الاعمال وتحقيق الاهداف الاستراتيجية الموضوعية من قبل المجلس، تفعيل لجنة المخاطر الادارية، تفعيل الدور الرقابي فيما يتعلق بمراجعة الاداء وتحديد المخاطر المصاحبة، ووضع الية للاستقلال عن قطاع المخاطر بالبنك، والقيام بمهام ادارة المخاطر داخليا على اكمل وجه وذلك بالاعتماد على مستوى يتناسب ويفي بمتطلبات هيئة السوق المالية ووجوب عدم وجود أي اختلاف جوهري في الية تنفيذ الاعمال عن قطاع المخاطر بالبنك ( كشركة مالكة) والتي تعتبر احد المؤسسات المالية التابعة لمؤسسة النقد العربي السعودي، وفي حال وجود اختلاف جوهري فيتم الاخذ بما يفى بمتطلبات هيئة السوق المالية.

وبطبيعة عمل الشركة وأنشطتها المختلفة تتعرض الى مخاطر منها المستقبلية والحالي، حيث تقوم إدارة المخاطر بالشركة بمراقبة تلك المخاطر والمسؤولية عن المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية وهي المسؤولية عن الالتزام بمتطلبات هيئة السوق المالية فيما يتعلق بتقييم مستوى كفاءة راس المال، ويتوقع من الادارة خلال العام الجاري 2016م بالعمل على ما يساهم على تحقيق الفعالية الرقابية وخلق مستوى متوازن يساعد الادارات على تحقيق اهدافها الموضوعية وبين انواع المخاطر المتوقعة، وتعتبر ادارة المخاطر ادارة مستقلة ليست تابعة لإدارات الشركة وذلك لضمان عدم الانحياز لأي من الادارات المعنية وتفعيلا لدور الادارة الرقابية وتشمل عملية تحليل المخاطر بالشركة المخاطر التالية:

### المخاطر الحالية والمستقبلية

- **مخاطر الائتمان:** تتركز المخاطر الائتمانية من خلال النشاط التمويلي والاستثماري من خلال ( تمويل عملاء صفقات هامش التغطية على أي اوراق مالية)، حيث يتم دراسة وتحديد درجة المخاطر الائتمانية لجميع العملاء، وتناسب الية التقييم بما يتناسب بالإيفاء بجميع متطلبات هيئة السوق المالية بهذا الخصوص اولان ومن ثم الجمع بين الاسلوب التحليلي الرقمي من خلال بطاقات نتاج يتم من خلالها تحديد ملائمة العميل لقياس احتمالية التعثر ان وجدت، وحجم المبالغ المتعثرة.

**الضوابط المتبعة:** تقوم الشركة باتباع إجراءات للتخفيف من المخاطر الائتمانية إلى المستويات التي تتناسب مع ضوابط مدى تقبل المخاطر (Risk Appetite Statement)، وذلك عن طريق دراسة وتحليل البيانات لمعرفة امكانية الالتزام والسداد، وتعتمد الشركة سياسة التوافق المشتركة للموافقات الائتمانية، وتتمثل الصلاحية بتحديد المبلغ وليست على درجة التقييم المكتسبة التي تعتمد على التقييم الكلي للعميل. كذلك تقوم الشركة بشكل يومي بمراقبة الضمانات الممنوحة من قبل العملاء مقابل التسهيلات وذلك لضمان ملائمة هذه الضمانات مع حجم التسهيلات الممنوحة لهم. وفي ما يتعلق بأسواق النقد، تقوم الشركة بإجراء تقييم دوري لمخاطر الأطراف النظيرة والموافقة على الحدود الاستثمارية للودائع المالية ومراقبة هذه الحدود بشكل دوري.

• **مخاطر السوق:** هي المخاطر المتعلقة بتقلبات السوق، حيث تؤثر تذبذبات اسعار الاوراق المالية او اسعار العملات او اسعار الفائدة على قيمة الاستثمارات مما قد يؤثر على الشركة سلبا. مخاطر السوق قد تؤثر على قيمة الضمانات المتعلقة بمحافظ قروض الهامش وانشطة إدارة الاصول، ولا سيما فيما يتعلق بالاستثمار في الاسهم من قبل الصناديق الاستثمارية وإدارة المحافظ الخاصة.

**الضوابط المتبعة:** تقوم الشركة باتباع إجراءات للتخفيف من المخاطر الائتمانية إلى المستويات التي تتناسب مع ضوابط مدى تقبل المخاطر (Risk Appetite Statement)، وذلك عن طريق دراسة وتحليل البيانات لمعرفة امكانية الالتزام والسداد، وتعتمد الشركة سياسة التواقيع المشتركة للموافقات الائتمانية، وتتمثل الصلاحية بتحديد المبلغ وليست على درجة التقييم المكتسبة التي تعتمد على التقييم الكلي للعميل. كذلك تقوم الشركة بشكل يومي بمراقبة الضمانات الممنوحة من قبل العملاء مقابل التسهيلات وذلك لضمان ملاءمة هذه الضمانات مع حجم التسهيلات الممنوحة لهم. وفي ما يتعلق بأسواق النقد، تقوم الشركة بإجراء تقييم دوري لمخاطر الأطراف النظيرة والموافقة على الحدود الاستثمارية للودائع المالية ومراقبة هذه الحدود بشكل دوري.

• **مخاطر العمليات:** هي المخاطر المرتبطة بالخسائر الناتجة عن فشل أو ضعف أو عدم ملاءمة آلية سير الأعمال والأنظمة التشغيلية أو الناتجة عن الأخطاء البشرية أو خلل في النظم التقنية المستخدمة أو الناتجة عن عوامل خارجية. وتنطبق على كافة قطاعات الشركة. إن فشل الأنظمة التي تدعم أعمال الشركة له تأثير سلبي على نشاط الشركة ومن الممكن أن يؤثر على استقرار أعمالها.

**الضوابط التي سيتم اتباعها:** تقوم إدارة المخاطر في البلاد المالية بدراسة وتقييم جميع النقاط الرقابية الداخلية للشركة وتعتمد آلية مراقبة مخاطر العمليات والحد منها على تحليل وتقييم الأنشطة مقارنة بالأهداف الموضوعية والعمل على تخفيف التعرض لتلك المخاطر وأيضا تحليل مخاطر العمليات في المنتجات الحالية والجديدة وجميع الأنشطة المتعلقة بها ومقارنة المؤشرات الحالية المتبعة بالمؤشرات الواجب اتباعها، ومن ثم تعديل الاجراءات والسياسات لتتضمن تلك الخطوات التصحيحية، والعمل على مراقبة تلك المؤشرات ومراقبة مستوى التعرض لمخاطر العمليات.

• **مخاطر عدم الالتزام بقوانين هيئة السوق المالية:** هي المخاطر التي تنشأ من عدم الالتزام بلوائح وقواعد هيئة السوق المالية، مما يترتب عليه عقوبات وغرامات من قبل الهيئة.

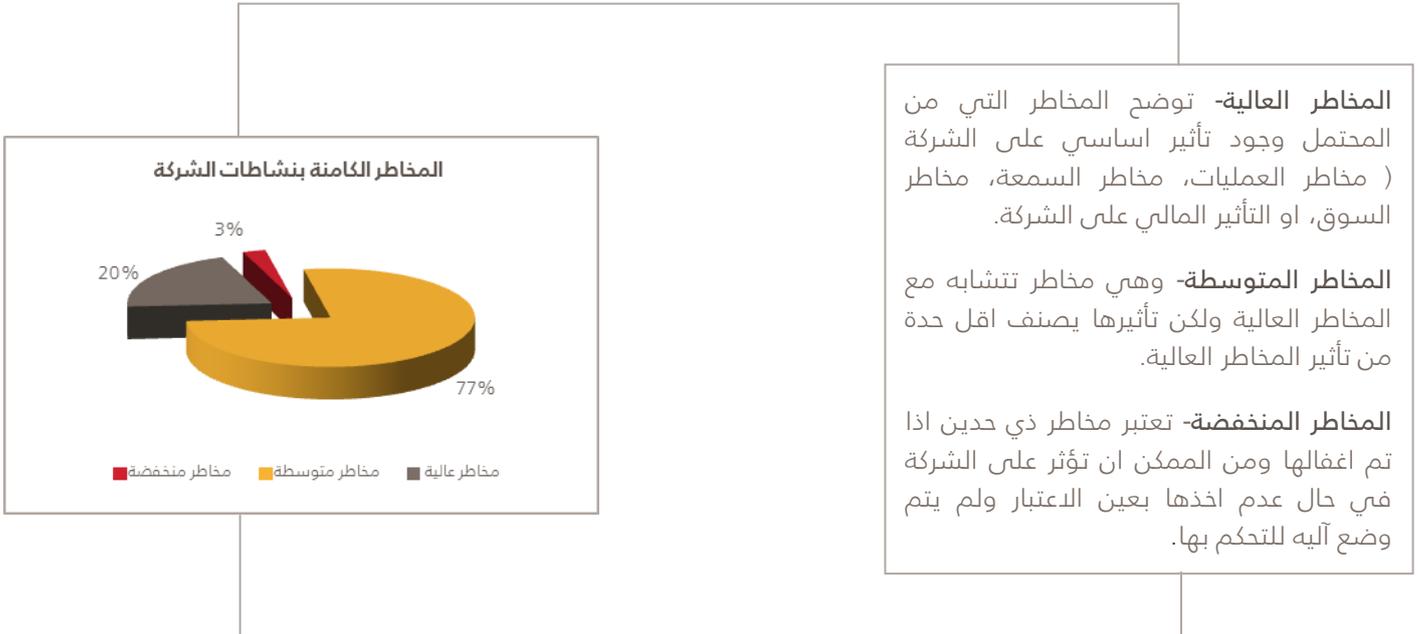
**الضوابط المتبعة:** تقوم الشركة بعمل تحليل للمخاطر المحتملة التي قد تنشأ من عدم التزام الشركة بلوائح وقواعد هيئة السوق المالية عن طريق إدارة الالتزام بالشركة والتي تعتبر الإدارة المسؤولة عن التزام الشركة بلوائح وقواعد هيئة السوق المالية بشكل دوري وكذلك عند اصدار التعاميم للأشخاص المرخص لهم أو استحداث أنظمة من قبل هيئة السوق المالية وينشأ عن هذا التحليل طرح توصيات للإدارة المعنية لتلافي هذه المخاطر.

#### نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة

قامت الشركة بتنفيذ اعمال المراجعة لجميع اقسام الشركة خلال العام 2016م بنهاية كل ربع. وتركزت الية المراجعة الداخلية على مراجعة وتقييم المخاطر ومن ثم عرض التوصيات والخطوات التنفيذية الصحيحة لتفعيل تلك التوصيات ومتابعة الية سير الاعمال ومن ثم اعادة تقييم تلك التوصيات. وبناءً على مرئيات لجنة المراجعة وايماننا بدور المراجع الداخلي فقد تمت اعادة تكليف شركة المراجعة الداخلية (Protiviti) للقيام بمهام المراجعة الداخلية للعام الحالي 2017م. وتم اعتماد خطة المراجعة الداخلية على تقييم المخاطر المستقبلية، وتم تحديد الخطوات بهذه المرحلة من المشروع والمعطيات على النحو التالي:

الخطوات المتبعة		
أداء المراجعة	آلية المراجعة الداخلية	تحديد المخاطر
النشاطات		
تقديم واعتماد خطة وآلية المراجعة المتبعة	تطوير خطة المراقبة الداخلية لجميع الاقسام اعتمادا على آلية التنفيذ والتشغيل الحالية والمخاطر المتعلقة بها.	مناقشة النقاط التالية: المخاطر الاساسية وآلية التنفيذ.
التقارير او النتائج		
تقديم التقارير ومراجعة تلك التقارير باجتماعات لجنة المراجعة	خطة المراجعة الداخلية للثلاثة سنوات القادمة.	يتم بعدها تحديد مستوى المخاطر لكل إدارة.

وقد اعتمدت آلية المراجعة الداخلية على المخاطر الكامنة بنشاطات الشركة، وكانت نتائج تقييم المخاطر للعام 2016 كالتالي:



ملخص نتائج المراجعة للعام 2016م كانت كالتالي:

مخاطر عالية	مخاطر متوسطة	مخاطر منخفضة
1	30	8

كما قامت لجنة المراجعة بالشركة خلال العام 2016م من خلال عملها واجتماعاتها مع مراجعي الحسابات بالتحقق من فعالية نظام الرقابة الداخلية في حماية أصول الشركة وتقييم مخاطر العمل وقياس مدى كفاءة الأداء كجزء من مهمة مراجعته للبيانات المالية الختامية للشركة ، وتؤكد انه لا يوجد نتائج ضعف جوهرية لنظام الرقابة الداخلي للشركة.

### حوكمة البلاد المالية

تلتزم البلاد المالية بتطوير ممارسات حوكمة فعالة وشفافة ومسؤولة . وتتمثل فلسفتها للحوكمة بتبني ممارسات تهدف الى أن تكون الحوكمة اداة فاعلة تساعد مجلس المديرين في تنفيذ مهامه بصورة بناءة وتحقيق الإشراف الفعلي على الشركة و انشطتها . و يتحقق ذلك عن طريق الالتزام بقواعد هيئة السوق المالية السعودية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية والمتطلبات الأخرى.

ورغم ايمان الشركة أنه ليس هناك نموذج أوحده للحوكمة إلا انه قد ثبت وجود سمات مشتركة للمبادئ و الممارسات الجيدة للحوكمة في الأساليب التي تنتهجها المؤسسات الأخرى وهذا ما تبنته الشركة . الا ان مبادئ حوكمة الشركات هي تطورية بطبيعتها وبالتالي يجب أن تتطور وتتغير طبقاً للظرف مما يهيئ الشركة ان تظل في وضع تنافسي قوي في سوق متغير. لذلك ستسعى الشركة دائماً لتطوير مبادئ حوكمتها لكي تفي باحتياجات الزمن وما يُستجد من الفرص لتحقيق أكبر منفعة للمساهمين.

### إطار وهيكل الحوكمة

تعتمد فاعلية حوكمة الشركات على وجود مجلس مديرين مستقل ومثابر وملتزم وفعال ، ومن هذا المنطلق تقع على عاتق مجلس مديري البلاد المالية مسؤولية الوفاء بالمتطلبات التشريعية و قواعد الحوكمة كما أقرتها قواعد ولوائح هيئة السوق المالية السعودية. ويمنح إطار حوكمة الشركة مجلس مديري البلاد المالية الأسس المطلوبة لوضع وتطبيق ومراقبة معايير وسياسات حوكمة الشركة مما يؤسس لتبني ممارسات الحوكمة وقواعد الالتزام القانوني والممارسة المهنية في مختلف دوائر وأقسام البلاد المالية. وقد أعدت البلاد المالية دليل حوكمتها بناءً على أفضل الممارسات لتفصيل قواعد وسياسات حوكمة الشركة وسرد المسؤوليات والإجراءات الضرورية التي تُشكّل أسس لشركة تعمل وفقاً لحوكمة جيدة. وتؤمن البلاد المالية ان التنفيذ الناجح للممارسات الجيدة لحوكمة البلاد المالية يعتمد على نهج يتجاوز الالتزام البسيط بالمتطلبات القانونية، ويتحقق عندما يتم تبني ثقافة الأمانة والمسؤولية والممارسات المسؤولة من جميع الاطراف المعنية داخل الشركة.

وقد اعتمدت البلاد المالية إطار وهيكل حوكمة الشركة في الربع الأول من العام 2016م، وسيتم مراجعته سنوياً بهدف التحقق من أن يكون مواكباً لأفضل الممارسات.

### مجلس المديرين واللجان المنبثقة عنه

#### مجلس المديرين

يقوم مجلس مديري البلاد المالية بالإشراف على إدارة نشاط وشؤون الشركة، و تتمثل المسؤولية الرئيسية لمجلس المديرين في الحرص على قدرة الشركة على الاستمرار والتأكد من إدارتها بشكل يخدم مصلحة المساهمين ككل، وبذات الوقت مراعاة مصالح أصحاب المصلحة ، ويتولى مجلس المديرين وضع سياسة الشركة ويقدم التوجيه والمشورة والنصح للرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية الذين يديرون نشاط وشؤون الشركة.

ويتألف مجلس مديري البلاد المالية وفقاً لآخر تعديل تم إقراره من مجلس إدارة بنك البلاد في 12/02/2015م من ستة أعضاء، تم تعيين 4 منهم من قبل مجلس إدارة بنك البلاد "مالك الشركة" ، واثنان منهم مستقلان تم اختيارهم من قبل مجلس إدارة بنك البلاد بعد ترشيحهم من قبل الأعضاء المعينين ممن تتوافر فيهم متطلبات الاستقلالية والخبرة المشروطة فيما ينطبق على الشركة من نظم ولوائح الأوراق المالية وسوق المال.

وبتاريخ 17/04/2016م صدر قرار مجلس إدارة بنك البلاد رقم (2/16) بإعادة تشكيل مجلس مديري البلاد المالية على أثر الاستقالة التي تقدم بها رئيس المجلس الأستاذ / خالد بن عبدالعزيز المقيرن، وتم تعيين نائب الرئيس الأستاذ / فهد بن عبدالله بن دخيل رئيساً للمجلس، كما تم تعيين الأستاذ / عبدالعزيز بن محمد العنيزان عضواً سادساً بالمجلس.

على ضوء ذلك فقد كان تشكيل مجلس المديرين كما في تاريخ 31 ديسمبر 2016 م من الأعضاء التالية أسماءهم والذين صنفوا عضويتهم بحسب ما جاء في التعميم رقم (6/519) بتاريخ 20/2/1432 هـ الموافق 24/1/2011م

الأعضاء	المنصب	صفة العضوية	الشركات المساهمة	الشركات الأخرى
فهد بن عبدالله بن دخيل	رئيس المجلس	غير تنفيذي	• بنك البلاد	• الشركة الوطنية للخدمات البترولية (السعودية). • شركة الوفاء العالمية. • شركة الحكمة للاستثمار التجاري والصناعي. • شركة الاستثمار العائلي.
خالد بن عبدالرحمن الراجحي	عضو المجلس	غير تنفيذي	• بنك البلاد • شركة الاسمنت السعودية • الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني "ولاء". • شركة تكوين المتطورة للصناعات. • شركة تنامي العربية	• شركة عبدالرحمن صالح الراجحي وشركاه المحدودة
خالد بن سليمان الجاسر	عضو المجلس	غير تنفيذي	• بنك البلاد	
عبدالعزيز بن محمد العنيزان	عضو المجلس	غير تنفيذي	• بنك البلاد (الرئيس التنفيذي)	
حسام بن يوسف رضوان	عضو المجلس	مستقل	• شركة مُبرد	
خالد بن صالح الهذال	عضو المجلس	مستقل		• شركة محمد ابراهيم السبيعي وأولاده للاستثمار.

والمتمعلق بإلزام الأشخاص المرخص لهم بتطبيق معايير ومتطلبات الحوكمة:

## اجتماعات مجلس المديرين

خلال العام 2016 م عقد مجلس مديري البلاد المالية أربعة اجتماعات، ويبين الجدول التالي بيانات تلك الاجتماعات وسجل حضور الأعضاء خلال السنة:

الاعضاء	نوع العضوية	تاريخ الاجتماع			
		12 /13	6 /08	4 /18	2 /08
خالد بن عبدالعزيز المقيرن رئيساً للمجلس حتى 17/4/2016م	غير تنفيذي				√
فهد بن عبدالله بن دخيل رئيساً للمجلس ابتداء من 17/6/2016م	غير تنفيذي	√	√	√	√
خالد بن عبدالرحمن الراجحي	غير تنفيذي	√	√	√	√
عبدالعزيز بن محمد العنيزان	غير تنفيذي	√	√	√	√
خالد بن سليمان الجاسر	غير تنفيذي	√	X	√	
حسام بن يوسف رضوان	مستقل	√	√	√	√
خالد بن صالح الهذال	مستقل	√	X	√	√

## لجان مجلس المديرين

قام مجلس المديرين بتشكيل عدد من اللجان لمساعدة مجلس المديرين في أداء مسؤولياته الإشرافية، وهذه اللجان هي: لجنة المراجعة، لجنة الترشيحات والمكافآت واللجنة التنفيذية.

### لجنة المراجعة

تقوم لجنة المراجعة وهي احدى اللجان التابعة لمجلس مديري الشركة بمساعدة أعضاء مجلس المديرين في أداء مسؤولياتهم الإشرافية المتعلقة بالآتي:

- عمليات المراجعة والمحاسبة وإصدار التقارير المالية بصورة عامة.
- نَظْم الرقابة الداخلية للشركة المتصلة بالمالية والمحاسبة والامتثال القانوني والتصرفات الأخلاقية،
- القوائم المالية للشركة والمعلومات المالية الأخرى التي تقدمها الشركة لمساهميها وعموم الجمهور والجهات الأخرى.
- امتثال الشركة للمتطلبات القانونية والنظامية.
- أداء إدارة المراجعة الداخلية للشركة والمراجعين المستقلين.

وفقاً لهذه المهام، تشجع اللجنة التحسين المستمر - وتعزيز الالتزام - بسياسات وإجراءات وممارسات الشركة على كافة المستويات فيما يتعلق بمسؤولياتها. وتقوم اللجنة بالمحافظة على علاقات عمل فعالة مع مجلس المديرين والإدارة التنفيذية والمراجعين الداخليين والخارجيين في أداء واجباتها، ولكي تقوم اللجنة بهذا الدور بفعالية يحرص كل عضو في اللجنة على استيعاب مسؤوليات عضويته باللجنة بالتفصيل إضافة إلى فهم نشاط الشركة وعملياتها والمخاطر المرتبطة بنشاطها.

يتمثل دور اللجنة الإشرافي في المقام الأول، بالرغم من امتلاكها للصلاحيات والمسؤوليات. وبالتالي فليس من واجبات اللجنة القيام بمهام المراجعة أو تحديد مدى ائتمان أو دقة البيانات والإفصاحات المالية للشركة طبقاً للوائح والقوانين، فتلك المسؤوليات تقع على عاتق الإدارة التنفيذية والمراجعين المستقلين.

#### تشكيل لجنة المراجعة واجتماعاتها

وبتاريخ 15/16/2016م صدر قرار مجلس إدارة بنك البلاد رقم (ق ت - 14 - 60) بإعادة تشكيل لجنة المراجعة للبلاد المالية وذلك بتعيين الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس رئيساً للجنة بدلاً من الدكتور إبراهيم البراك، ليكون تشكيل لجنة المراجعة كما في تاريخ 13 ديسمبر 2016 م من الأعضاء التالية أسماءهم والذين صنفوا عضويتهم بحسب وثيقة مبادئ حوكمة الشركة. كما بلغ عدد اجتماعات اللجنة خلال العام (6) اجتماعات، جاءت على النحو التالي:

تاريخ الاجتماع						نوع العضوية	الأعضاء
10 /25	8 /10	6 /13	4 /19	2 /07	1 /25		
		√	√	√	√	عضو مستقل من خارج المجلس	الدكتور إبراهيم البراك * رئيس اللجنة حتى 2016 /15/06
√	√					عضو مستقل من خارج المجلس	الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس* رئيس اللجنة ابتداء من 2016 /15/6
√	√	√	√	√	√	عضو مستقل من خارج المجلس	يوسف بن أحمد البورشيد عضو اللجنة
√	√	X	√	X	√	عضو عضو مجلس	حسام بن يوسف رضوان عضو اللجنة

#### لجنة الترشيحات والمكافآت

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس مديري الشركة بمساعدة مجلس المديرين في الاضطلاع بمسؤولياته الرقابية الإشرافية فيما يتعلق بالآتي:

- تحديد الأفراد المؤهلين ليصبحوا أعضاء مجلس مديرين ورفع توصيات إلى مجلس المديرين بالمرشحين للانتخاب أثناء الجمعية العمومية السنوية التالية،
- رفع التوصيات إلى مجلس المديرين عن كل مرشح في كل لجنة تابعة لمجلس المديرين.
- الإشراف على كافة المسائل المتعلقة بمكافآت كل عضو مجلس مديرين أو مدير تنفيذي.
- تحضير ونشر تقرير سنوي من اللجنة حول مكافآت أعضاء مجلس المديرين والمدراء التنفيذيين وتقارير أخرى حسب متطلبات القوانين المرعية لسوق المال والأوراق المالية.
- مسائل متعلقة بمجال الموارد البشرية وتشمل التوظيف والتقييم والمكافآت والإحلال الوظيفي لمناصب الإدارة العليا ومناصب أخرى حساسة.

## تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت واجتماعاتها

بتاريخ 18/04/2016م صدر قرار مجلس المديرين بإعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت للبلاد المالية وذلك بتعيين الدكتور فهد بن محمد الزهراني عضواً (من خارج المجلس) واللاستاذ / الحسن سامي قسوس – الرئيس التنفيذي للشركة – عضواً من خارج المجلس ليكون تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت كما في تاريخ 13 ديسمبر 2016 م من الأعضاء التالي أسماءهم والذين صنفت عضويتهم بحسب وثيقة مبادئ حوكمة الشركة. كما بلغ عدد اجتماعات اللجنة خلال العام (4) اجتماعات، جاءت على النحو التالي:

تاريخ الاجتماع				نوع العضوية	الأعضاء
12 /20	10 /12	4 /18	2 /11		
√	√	√	√	مستقل	خالد بن صالح الهذال رئيس اللجنة
	√	√	√	غير تنفيذي	فهد بن عبدالله بن دخيل عضو اللجنة حتى 18/4/2016م
√	√			غير تنفيذي من خارج المجلس	الدكتور فهد بن محمد الزهراني عضو اللجنة ابتداء من 18/4/2016م
√	√			تنفيذي	الحسن سامي قسوس عضو اللجنة ابتداء من 18/4/2016م

## اللجنة التنفيذية

أن الغرض من إنشاء اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس مديري الشركة هو مساعدة المجلس في الاضطلاع بمسؤولياته، والقيام بالمهام والأنشطة حسب الصلاحيات المفوضة لها من قبل مجلس المديرين وذلك لتسهيل العمليات التشغيلية للشركة. و يجب أن تكون الوظائف التالية بمثابة أنشطة متكررة للجنة في أداء مسؤولياتها. يتم تحديد هذه الوظائف كإرشادات مع أخذ بالاعتبار أن الشركة قد تغير من هذه الإرشادات بما يتناسب مع أنشطة الشركة.

تقوم اللجنة بمساعدة المجلس في أداء الأنشطة والمهام حسب الصلاحيات المفوضة لها من قبل مجلس المديرين وذلك لتسهيل عمليات الشركة. والمساعدة في تطوير أهداف الشركة الاستراتيجية الرئيسية واستراتيجيات الاستثمار. و الموافقة عليها ايضاً، مراجعة استراتيجية لأداء الشركة وبشكل دوري، لتحديد ما إذا كانت الشركة قامت بتحقيق أهدافها على المدى القصير والبعيد، الموافقة على جميع القرارات الاستثمارية الكبرى، وذلك تمشياً مع استراتيجيات الشركة المعتمدة، مسؤولية تشكيل أو إعادة هيكلة أي مشروع مشترك أو شراكة بما في ذلك أي نفقات مرتبطة بها، استعراض قدرات الشريك التجاري/المطورين المشاركين في المشاريع التي تقوم بها الشركة، على اللجنة ان تتمتع بصلاحيات وسلطات المجلس في أداء المهام الموكلة لها وصلاحيات الاعتماد الموكلة لها من قبل المجلس باستثناء ما يلي: (الموافقة على الميزانية السنوية، الموافقة على التقارير المالية الدورية السنوية، الموافقة على خطط العمل الاستراتيجية للشركة).

ومن مهامها استعراض وتقديم التوصيات المناسبة إلى المجلس فيما يتعلق بإدارة الشركة "للمسؤولية الاجتماعية للشركة" والمتعلقة بالموظفين والمجتمع والبيئة، ومراقبة الامتثال لسياسات الشركة فيما يتعلق "بالمسؤولية الاجتماعية للشركة"، وايضاً تقوم اللجنة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية بتحديد المخاطر الاجتماعية والبيئية المهمة/الرئيسية وتقييم الإدارة السليمة لتلك المخاطر.

تشكيل اللجنة التنفيذية واجتماعاتها

بتاريخ 18/04 /2016م صدر قرار مجلس المديرين بإعادة تشكيل اللجنة التنفيذية للبلاد المالية وذلك بتعيين الاستاذ / عبدالعزيز بن محمد العنيزان عضواً والاستاذ / الحسن سامي قسوس – الرئيس التنفيذي للشركة – عضواً من خارج المجلس ليكون تشكيل اللجنة التنفيذية كما في تاريخ 13 ديسمبر 2016 م من الأعضاء التالي أسمائهم والذين صنفت عضويتهم بحسب وثيقة مبادئ حوكمة الشركة. كما بلغ عدد اجتماعات اللجنة خلال العام 6 اجتماعات، جاءت على النحو التالي:

تاريخ الاجتماع						نوع العضوية	الاعضاء
12 /13	10 /25	9 /6	4 /18	3 /9	2 /3		
√	√	√	√	√	√	غير تنفيذي	فهد بن عبدالله بن دخيل رئيس اللجنة
		√	√	√	√	غير تنفيذي	خالد بن صالح الهذال عضو اللجنة حتى 18/4 /2016م
				√	√	غير تنفيذي	خالد بن سليمان الجاسر عضو اللجنة حتى 18/4 /2016م
√	√	√	√			غير تنفيذي	عبدالعزیز بن محمد العنيزان عضو اللجنة ابتداء من 18/4 /2016م
√	√	√	√			تنفيذي	الحسن سامي قسوس عضو اللجنة ابتداء من 18/4 /2016م

المكافآت والبدلات المصروفة لأعضاء مجلس المديرين وكبار التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي و المدير المالي

تقوم الشركة بدفع مكافآت ومصاريف حضور الجلسات لأعضاء مجلس المديرين وأعضاء اللجان، كما تقوم بدفع رواتب ومكافآت وتعويضات لكبار التنفيذيين حسب العقود المبرمة معهم. وفيما يلي تفاصيل المصاريف والمكافآت والرواتب المدفوعة لأعضاء مجلس المديرين وخمسة من كبار التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي للشركة:

البيان بالآلاف الريالات السعودية	أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين	أعضاء مجلس المديرين غير التنفيذيين/الأعضاء المستقلين	خمسة من كبار التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي (000 ريال)
الرواتب والتعويضات	-	-	3,725.76
البدلات	-	145,5	1,664
المكافآت السنوية	-	922,5	1,750
الخطط التحفيزية	-	-	-
أي تعويضات او مزايا عينية اخرى تدفع بشكل شهري او سنوي*(1)	-	120	-
الإجمالي	-	1188,00	7,139.76

\* (1) يتم صرف مبلغ 120 الف ريال لعضو لجنة المراجعة أ. يوسف البورشيد نظير تكليفه بأعمال سكرتاريا لجنة المراجعة والاشراف على أعمال المراجعة الداخلية للشركة المتعاقد على ادائها مع طرف خارجي.

الأرصدة و المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتعامل الشركة خلال دورة أعمالها العادية مع أطراف ذات علاقة. تتكون الأطراف ذات العلاقة الرئيسية من البنك وصناديق الاستثمار المدارة من قبل الشركة والشركة التابعة وشركات مملوكة من قبل أعضاء في مجلس المديرين. كما تقوم الشركة بالاستعانة ببعض الخدمات من البنك وفقاً لاتفاقية خدمات المساندة الموقعة بين الطرفين بتاريخ 14 مايو 2008 والمعدلة بتاريخ 5 فبراير 2013م وتتضمن هذه الخدمات، الخدمات المالية والمحاسبية والخدمات القانونية والشرعية وتقنية المعلومات والخدمات الإدارية وخدمات المساندة الأخرى. إن طبيعة وأرصدة تلك المعاملات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م هي كما يلي:

طبيعة العقد	اسم الطرف ذو العلاقة	مدة العقد	قيمة العقد (مليون ريال)
عقد ايجار المعرض رقم (2) لشركة البلاد للاستثمار، الواقع بطريق الملك فهد بمدينة الرياض (برج سمارت) والعائدة ملكيته لشركة خالد عبدالعزيز المقيمن وأولاده القابضة	خالد بن عبدالعزيز المقيمن عضو مجلس إدارة بنك البلاد	2013 /1/1 م إلى 2017 /31/12	1,287,000
عقد ايجار موقع شركة البلاد للاستثمار مكتبين رقم (103)، (104) الواقع بطريق الملك فهد بمدينة الرياض (برج سمارت) والعائدة ملكيته لشركة خالد عبدالعزيز المقيمن وأولاده القابضة.	خالد بن عبدالعزيز المقيمن عضو مجلس إدارة بنك البلاد	2013 /1/1 م إلى 2017 /31/12	1,089,000
عقد ايجار موقع شركة البلاد للاستثمار مكتبين رقم (101)، (102) الواقع بطريق الملك فهد بمدينة الرياض (برج سمارت) والعائدة ملكيته لشركة خالد عبدالعزيز المقيمن وأولاده القابضة	خالد بن عبدالعزيز المقيمن عضو مجلس إدارة بنك البلاد	2016 /08/08 إلي 2019 /31/12	1,168,200
إيجارات ومصاريف مباني مكاتب الشركة في فروع البنك المختلفة	بنك البلاد	سنوي	1,730,031
اتفاقية أداء الخدمات (SLA)	بنك البلاد	سنوي	5,000,000
<b>الإجمالي</b>			<b>10,274,231</b>

وتؤكد الإدارة بان جميع المعاملات قد تمت بنفس الشروط المطبقة على المعاملات مع الاطراف الاخرى.

تعاملات بين الشركة و اشخاص ذو علاقة

أرصدت أعضاء مجلس المديرين وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم و الصناديق الاستثمارية المدارة من قبل الشركة، وفيما يلي تفصيلاً بالمعاملات التي تمت خلال السنة والأرصدة في نهاية السنة الناتجة عن هذه المعاملات والمدرجة في القوائم المالية للشركة:

2016	الأرقام بالآلاف الريالات
	بنك البلاد
100,000,000	تمويل مرابحة قصير الآجل(1)
100,000,000	خطاب ضمان نيابة عن الشركة
4,361,981,780	أرصدة محافظ مدارة من قبل الشركة صندوق مكة للضيافة (شركة تابعة)
1,643,029	أتعاب إدارة موجودات
898,000	أتعاب اشتراكات الصناديق الاستثمارية
13,397,729	أتعاب إدارة موجودات
1,595,133	أتعاب اشتراكات أعضاء في مجلس المديرين وشركات مملوكة من قبلهم
5,733,593	تمويل هامش تغطية - فهد بن عبدالله بن دخيل (رئيس مجلس المديرين)(2)
	(1) يمثل هذا البند تمويل مرابحة قصير الاجل من بنك البلاد لتمويل متطلبات رأس المال العامل للشركة، يحمل هذا التمويل عمولة سنوية قدرها 3,439% ويستحق السداد بالكامل في 2017م.
	(2) تم منح هذا التمويل لرئيس مجلس المديرين وهو تمويل بالهامش "Margin Lending" بنفس الشروط لجميع العملاء. بعمولة قدرها 4.146% ولمدة سنة واحدة تنتهي في ديسمبر 2017م.

مجموع الغرامات	عدد الغرامات	الجهات الرقابية
140,000 ريال سعودي	2	هيئة السوق المالية

العقوبات المفروضة على الشركة من قبل الجهات الرقابية

خلال العام 2016 تم فرض غرامتين مالية على الشركة ناتجة عن الأعمال التشغيلية ، فيما يلي بيان بالغرامات التي فرضت على الشركة من الجهات الإشرافية:

طبقاً لتعميم هيئة السوق المالية رقم (ص/16/19/6) بتاريخ 1437/23/3 هـ الموافق 2016/3/1م، على ضرورة الإفصاح في التقرير السنوي لمجلس المديرين عن بعض المتطلبات المذكورة في التعميم، عليه يقر المجلس بما يلي:

- لا يوجد على الشركة أية التزامات مالية أو قروض قائمة **“خلفاً لما ذكر في التقرير”** أو أدوات دين قابلة للتحويل أو الاسترداد أو أوراق مالية تعاقدية ولم تصدر أية أدوات دين خلال العام 2016م.
- لا يوجد أي مصلحة أو أوراق مالية تعاقدية وحقوق اكتتاب تعود لأعضاء مجلس مديري الشركة في أسهم الشركة خلال عام 2016.
- لا يوجد هناك أي عقد كانت الشركة طرفاً فيه، ويوجد أو كانت توجد فيه مصلحة جوهرية لأحد أعضاء مجلس مديري الشركة، أو للرئيس التنفيذي، أو المدير المالي، أو لأي شخص ذي علاقة بأي منهم غير ما ذكر في إفصاح أطراف ذات علاقة.

وفي الختام يتوجه رئيس وأعضاء مجلس المديرين لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد ومعالي رئيس هيئة السوق المالية وكافة منسوبيها، ومعالي وزير التجارة وكافة منسوبيها، بالشكر والامتنان لما يبذونه من رعاية واهتمام ودعم مستمر، والشكر موصول لمجلس إدارة بنك البلاد على ثقتهم الغالية ودعمهم المتواصل. كما ينتهز مجلس المديرين هذه الفرصة ليعرب عن خالص شكره وتقديره لكافة العاملين في إدارات الشركة لجهودهم المخلصة خلال العام 2016م، وإلى المزيد من الازدهار والتقدم في الأعوام القادمة.

والله ولي التوفيق،،،